

تحقيق

دعوا إلى أن يكون التغيير نحو الأفضل... بنظام «الدائرة الانتخابية الواحدة»

سياسيون وخبراء قانون لـ «الاريا»: غير دستوري مرسوم الضرورة للدوائر العشر

كتبت فوز الظاهر |



عبدالله التيجاري



عبدالرحمن العنجري



أحمد النجار



محمد الفلج

الامة، كما انه مقترح قديم قدم من أحد الأعضاء وهي تقسيمه غير عادلة. أما نبيلة العنجري فقالت: «الدعوة الى الانتخاب مع العشر دوائر امر غير واضح المعالم وتوجه جديد ويدل على فشل الخمس، خصوصا خلال هذه الظروف لاشارة الفوضى في البلاد».

واضافت «أن الدوائر تغيرت أكثر من مرة حيث كانت عشر دوائر مسبقا وخمس وعشرين دائرة ثم خمس دوائر، فما الهدف من تلك التغييرات وهل التغيير من أجل مصالح معينة ونوع من خلط الأوراق في المجالس المقبلة؟»

وإذات العنجري «أصبحنا المصلحة العامة أو المصلحة الشخصية من أعضاء المجلس أو الحكومة؟ والدعوة الى الحل أصبح الكثير يتقبلها حتى مؤشرات البورصة تعلن ذلك من خلال ارتفاع مؤشرها».

وقالت «تركيبه المجلس سواء كانت خمس دوائر أو عشر دوائر لن تؤثر على أدائه، وستبقى المصالح لبعض القوى والمراكز في البلاد دون تغيير، ولا أمل أن يكون هناك مجلس قوي ومتجانس بين أعضاءه إلا اذا دخلت المرأة المجلس، لكن للأسف لا توجد النشاطات اللواتي يعملن ضمن قائمة ولا توجد تطلعات سياسية أو دينية أو حتى طائفية تبهي للمرأة إمكانية الوصول الى مجلس الأمة».

وتساءل الناشط السياسي محمد الفلج «هل كتب على السياسة في الكويت الدوران ولا أحد في هذا الوطن يشكك في إخلاص أصحاب الاستجابات وانتماهم لتراب الوطن ولا أحد في هذا الوطن يظن من الجهود المخلصة للحكومة، لكن الجميع يتوجس خيفة على مسيرة بلدنا الديموقراطية المتميزة وكذلك مسيرة التنمية التي لم تنقطع حتى الآن على الوجه الذي يتطلع اليه الجميع».

واضافت «إن الكويت تستحق من الجميع أفضل مما هو قائم الآن وعلى الجميع أن يدرك أننا نختلفنا عن الركب وانطلق غربنا الى أفق أرحب من التقدم، ونحن ما زلنا نتحدث عن التنازح والمصالح الضيقة والأجندات الخاصة والتحزبات، وعلينا أن نتجرد جميعا من المصالح الشخصية، وعلى الحكومة أن تواجه كل ما يقدم ضدها

المجلس، لذلك نتمنى فتح قنوات الحوار والتعاون بين الطرفين، ولا أحد في هذا الوطن يشكك في إخلاص أصحاب الاستجابات وانتماهم لتراب الوطن ولا أحد في هذا الوطن يظن من الجهود المخلصة للحكومة، لكن الجميع يتوجس خيفة على مسيرة بلدنا الديموقراطية المتميزة وكذلك مسيرة التنمية التي لم تنقطع حتى الآن على الوجه الذي يتطلع اليه الجميع».

واضافت «إن الكويت تستحق من الجميع أفضل مما هو قائم الآن وعلى الجميع أن يدرك أننا نختلفنا عن الركب وانطلق غربنا الى أفق أرحب من التقدم، ونحن ما زلنا نتحدث عن التنازح والمصالح الضيقة والأجندات الخاصة والتحزبات، وعلينا أن نتجرد جميعا من المصالح الشخصية، وعلى الحكومة أن تواجه كل ما يقدم ضدها

المجلس، لذلك نتمنى فتح قنوات الحوار والتعاون بين الطرفين، ولا أحد في هذا الوطن يشكك في إخلاص أصحاب الاستجابات وانتماهم لتراب الوطن ولا أحد في هذا الوطن يظن من الجهود المخلصة للحكومة، لكن الجميع يتوجس خيفة على مسيرة بلدنا الديموقراطية المتميزة وكذلك مسيرة التنمية التي لم تنقطع حتى الآن على الوجه الذي يتطلع اليه الجميع».

واضافت «إن الكويت تستحق من الجميع أفضل مما هو قائم الآن وعلى الجميع أن يدرك أننا نختلفنا عن الركب وانطلق غربنا الى أفق أرحب من التقدم، ونحن ما زلنا نتحدث عن التنازح والمصالح الضيقة والأجندات الخاصة والتحزبات، وعلينا أن نتجرد جميعا من المصالح الشخصية، وعلى الحكومة أن تواجه كل ما يقدم ضدها

المجلس، لذلك نتمنى فتح قنوات الحوار والتعاون بين الطرفين، ولا أحد في هذا الوطن يشكك في إخلاص أصحاب الاستجابات وانتماهم لتراب الوطن ولا أحد في هذا الوطن يظن من الجهود المخلصة للحكومة، لكن الجميع يتوجس خيفة على مسيرة بلدنا الديموقراطية المتميزة وكذلك مسيرة التنمية التي لم تنقطع حتى الآن على الوجه الذي يتطلع اليه الجميع».

المطلوب وكان الهدف والفكرة منها أن الدائرة تحظى بعدد كبير من الأصوات الانتخابية، بحيث يكون التلاعب والتدخل بها ضعيفا، وقد لاحظنا ذلك عندما قل هذا التلاعب رغم أنها لم تقض عليها كاملة، فالدائرة كلما تكون أكبر بعدد ناخبها يكون أثر التدخل المخالف للقانون ضعيفا بها».

وقال عبدالرحمن العنجري «صحيح أن تغيير الدوائر نوع من الإصلاح السياسي، لكن الأخير من يملك الأمر هو السلطة التنفيذية وارى أن أفضل طريقة هي الدائرة الواحدة ووجود القوائم والتفصيل النسبي، والاختيارات الأخرى من زيادات في الدوائر لن تغير أي شيء، لذلك الأفضل أن تكون الكويت دائرة واحدة».

وأضاف العنجري «هناك ضرورة لوجود القوائم مهما كان عددها حيث ستكون هناك كتلة منسجمة دخل البرلمان يمكن أن تفرض مشاريعها وأولوياتها أو تنضم للحكومة وتخلق غالبية برلمانية، لأنه لا توجد حكومة في أي نظامي يطلق على نفسه أنه ديموقراطي لا تملك الغالبية البرلمانية التي هي المحك الحقيقي لنجاح أو سقوط أي حكومة، والديموقراطية الحقيقية هي عندما تكون السلطة التنفيذية منتخبة وممثل ذلك الانتخابات التي تجرى في الدول المتطورة كأمريكا وكندا وأوروبا، ونرى أن الحزب الذي يحقق أعلى نسبة مقاعد في البرلمان هو الذي يشكل الحكومة ويكون لديه السلطة التنفيذية فيحاول أن يطبق البرامج التي وعد بها، لكن الوضع في الكويت في حاجة الى إعادة هيكلة سياسية، واعتقد أن الحل الأمثل هو الدائرة الواحدة والقوائم التي تضم جميع ألوان الطيف السياسي التي يجمعها الفكر والبرامج ويكفي أنهم كويتيون فقط وهذا لن يحصل بنظري، كما أن التغيير الى الدوائر العشر لن يغير شيئا فهو مجرد تغيير في بعض الوجوه التي تحمل الأفكار نفسها، ونجد الناس في الكويت لا تنتخب البرامج بل الأشخاص ولبأسف أن المعايير الاجتماعية والمجاملات هي التي تغطي على الجانب السياسي».

وزاد «أذا أجريت انتخابات جديدة مكررة وهو حق لصاحب السمو الأمير لكن يجب أن يأتي مجلس وزراء جديد ذو رؤية وقيادة جديدة».

وقال النائب السابق عبدالله العنجري «نحن لا ننكر التنازح السياسي بسبب تصرفات بعض أعضاء مجلس الأمة التي يغلب عليها دافع التسبب السياسي، والذي أدى للأسف الشديد لفساد تازيم الوضع وفي الوقت نفسه وجود حكومة ضعيفة التي تكون هناك شكوى منها وعدم التفاتها للإصلاح الحقيقي المطلوب كموضوع معالجة القضايا كالفساد والإصلاح الإداري وعدم وجود رؤية تنموية سليمة».

وأضاف العنجري «إن التغيير في الدوائر يجب أن يكون عن طريق مجلس الأمة ولا يجوز أن يصدر عن طريق قوانين الضرورة في حال حل مجلس الأمة، والتغيير لابد أن يكون للأفضل وارى أن الأفضل هو الانتخاب النسبي لدائرة واحدة حيث تكون هناك قوائم تأخذ مقاعد بقدر ما تحصل عليه من أصوات كالنظام الأوروبي، وهي الأنسب للكويت حيث أنها تلغي قضية الفوارق بين الدوائر وهي الأعداء، وبشكل سيخون ممثلا بنسبة ما يحصل عليه من أصوات من كافة الأطياف الاجتماعية، وفتح الباب للتطوير السياسي في البلد الذي نحن بحاجة ماسة لها، خاصة وأننا الآن نتأخر بسبب قضية الطاقة والقبيلة وغيرها ولا يوجد هذا التطور السياسي الذي سبب للبلد ركودا وتراجعا، بعكس ما كان موجودا في بداية الحياة البرلمانية من التفاف الناخبين حول البرامج السياسية المقدمة، لذلك أرى أن هناك احتمالا أن تكون الدائرة الواحدة قادرة على أن تفتح المجال لمثل هذا التطور، فالدوائر الخمس لم تحقق

فائدته للحكومة وتأثيره على مجلس الأمة؟ تلك وغيرها علامات استفهام طرحتها «الاريا» على عدد من الخبراء في القانون والسياسيين الذين أكدوا باجماع أن قرار حل المجلس من عدمه هو في أيد حكيمه تعرف تماما مصلحة البلاد، كما أكدوا أن مسألة تغيير نظام الدوائر في ظل غياب مجلس الأمة لن يكون دستوريا، ولن تكون له أي انعكاسات إيجابية على جانب العلاقة ما بين الحكومة ومجلس الأمة مستقبلا، داعين الى أن يكون التغيير نحو الأفضل، وهو نظام «الدائرة الواحدة»... وفي ما يلي التفاصيل:

أن أفضل التقسيمات هي اما الإبقاء على الدوائر الخمس على أن تراعى المبادئ السابقة وحق الانتخاب مفيد باربعة، أو الدائرة الواحدة فقط وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر ذلك بقانون من قبل مجلس الأمة وليس مرسوم بقانون. أما الدوائر العشر التي يروج لها البعض هذه الأيام وأن يعطى فيها الناخب صوتا أو صوتين فقط هي عودة لنظام الدوائر الخمس والعشرين لأن في نهاية الأمر سيترتب عليه أن تصبح عملية الانتخاب مرتبطة بأشخاص معينين وبفئات وطوائف وقبائل وفقا لنظام الدوائر الخمس والعشرين السابق الذي أثبت سوءه وافرزاته والذي قسم المجتمع الى وضع غير سوي من الناحية السياسية».

وقال الدكتور عايد المناع «لا أرى في موضوع تغيير الدوائر أي جدوى خصوصا عندما يكون التغيير سريعا، وينبغي أن يدرس دراسة جيدة، وتقديم بدائل كثيرة كما حدث في الدوائر الخمس ومع ذلك كانت نتائجها سيئة، وإذا كان هناك استعجال فانا من مؤيدي الدائرة الواحدة، حيث جربنا العشر وكذلك الخمس والعشرين وأخيرا الخمس، فلنحرب الدائرة الواحدة، كما أن العودة للعشر حتى لو غيرنا بعض المتطلبات بها من مثل أن يكون صوتان للناخب فلن يحدث أي تغير به».

وأشار المناع الى «أن تغيير الدوائر لن يؤثر على أداء المجلس أو يرتبط بنجاحه أو فشله، لكن الذي سيحصل هو الاتيان بمجلس أكثر حدة فقط، ولو كان المجلس الحالي فاشلا فلماذا نشعر الحكومة بالخوف منه وتكون عاجزة عن المواجهة وتغند استجاباته وتكشف عيوبه، وبالتالي الخروج من هذه الأزمة بشكل أفضل مما هي عليه الآن وكأنها تخوض حربا».

وبخصوص اختياره للدائرة الواحدة قال المناع «أنها تصعب عملية شراء الأصوات وأيضا عملية شراء الأصوات وأيضا عملية شراء الأصوات وأيضا عملية شراء الأصوات».

وقال الدكتور المقاطع «أما في ما يتعلق بالدوائر المناسبة التي أراها إذا كان التوجه لإصدار قانون ليجتلي ذلك وليس مرسوما بقانون فإياي أنه يجب أن تحقق الدوائر الانتخابية مبدأ العدالة في توزيع عدد الناخبين على الدوائر، فلا تكون هناك دوائر مكتظة وأخرى قليلة العدد بالناخبين كما هو موجود في الدوائر الخمس، فهو يفقد الدوائر الانتخابية العدالة والمساواة في ثقل الصوت الانتخابي الذي يجب أن يكون وزنه متساويا لدى الجميع، كذلك يجب أن تحرر عملية تقسيم الدوائر من التقسيم الطائفي أو القبلي أو الفلوي أو المناطقي لأن عضو مجلس الأمة كما تقرر المادة 108 من الدستور يمثل الأمة بأسرها، والتقسيم الانتخابي للدوائر التي يكون تمثيل عضو مجلس الأمة لفئة أو لمجموعة أو منطقة هو إخلال بالمادة 108 في الدستور، ولا يستقيم وجوده على هذا النحو ومن ثم يجب أن يتم تعديل الدوائر مراعى لها، الأمر الثالث التعديل الى طريقة القائمة المغلقة وهي أن يكون للناخب حق انتخاب قائمة وليس الأفراد أو الأشخاص، والقائمة قد تتكون بحد أقصى من أربعة مرشحين ويمكن أن تكون بعدد ثلاثة أو اثنين أو شخص واحد، وهذا يعني أن الناخب سيختار قائمة وهو حر في اختياره، وهذا الأمر يضمن لنا أن فكرة المرشح الفرد الذي يتصرف بشكل فردي ستختفي مع الوقت كما أن القائمة ستضمن عملية العمل النيابي التكتلي وهو ما دعا اليه الدستور في منكرته التفسيرية والعديد من مواد ومواد اللائحة الداخلية في شأن تقديم الاقتراحات بصورة جماعية، بالإضافة الى أن هذا المبدأ يحقق فكرة التوازن في الحصول على التمثيل العادل بين كافة فئات المجتمع فلا تكون هناك أي فئة داخل المجتمع إلا وقد تم تمثيلها من خلال مثل هذا النظام».

وأشار الدكتور المقاطع «لأمر الأخير كملحظة على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية أرى

أن أفضل التقسيمات هي اما الإبقاء على الدوائر الخمس على أن تراعى المبادئ السابقة وحق الانتخاب مفيد باربعة، أو الدائرة الواحدة فقط وفي جميع الأحوال يجب أن يصدر ذلك بقانون من قبل مجلس الأمة وليس مرسوم بقانون. أما الدوائر العشر التي يروج لها البعض هذه الأيام وأن يعطى فيها الناخب صوتا أو صوتين فقط هي عودة لنظام الدوائر الخمس والعشرين لأن في نهاية الأمر سيترتب عليه أن تصبح عملية الانتخاب مرتبطة بأشخاص معينين وبفئات وطوائف وقبائل وفقا لنظام الدوائر الخمس والعشرين السابق الذي أثبت سوءه وافرزاته والذي قسم المجتمع الى وضع غير سوي من الناحية السياسية».

وقال الدكتور عايد المناع «لا أرى في موضوع تغيير الدوائر أي جدوى خصوصا عندما يكون التغيير سريعا، وينبغي أن يدرس دراسة جيدة، وتقديم بدائل كثيرة كما حدث في الدوائر الخمس ومع ذلك كانت نتائجها سيئة، وإذا كان هناك استعجال فانا من مؤيدي الدائرة الواحدة، حيث جربنا العشر وكذلك الخمس والعشرين وأخيرا الخمس، فلنحرب الدائرة الواحدة، كما أن العودة للعشر حتى لو غيرنا بعض المتطلبات بها من مثل أن يكون صوتان للناخب فلن يحدث أي تغير به».

وأشار المناع الى «أن تغيير الدوائر لن يؤثر على أداء المجلس أو يرتبط بنجاحه أو فشله، لكن الذي سيحصل هو الاتيان بمجلس أكثر حدة فقط، ولو كان المجلس الحالي فاشلا فلماذا نشعر الحكومة بالخوف منه وتكون عاجزة عن المواجهة وتغند استجاباته وتكشف عيوبه، وبالتالي الخروج من هذه الأزمة بشكل أفضل مما هي عليه الآن وكأنها تخوض حربا».

وبخصوص اختياره للدائرة الواحدة قال المناع «أنها تصعب عملية شراء الأصوات وأيضا عملية شراء الأصوات وأيضا عملية شراء الأصوات».

وقال الدكتور المقاطع «أما في ما يتعلق بالدوائر المناسبة التي أراها إذا كان التوجه لإصدار قانون ليجتلي ذلك وليس مرسوما بقانون فإياي أنه يجب أن تحقق الدوائر الانتخابية مبدأ العدالة في توزيع عدد الناخبين على الدوائر، فلا تكون هناك دوائر مكتظة وأخرى قليلة العدد بالناخبين كما هو موجود في الدوائر الخمس، فهو يفقد الدوائر الانتخابية العدالة والمساواة في ثقل الصوت الانتخابي الذي يجب أن يكون وزنه متساويا لدى الجميع، كذلك يجب أن تحرر عملية تقسيم الدوائر من التقسيم الطائفي أو القبلي أو الفلوي أو المناطقي لأن عضو مجلس الأمة كما تقرر المادة 108 من الدستور يمثل الأمة بأسرها، والتقسيم الانتخابي للدوائر التي يكون تمثيل عضو مجلس الأمة لفئة أو لمجموعة أو منطقة هو إخلال بالمادة 108 في الدستور، ولا يستقيم وجوده على هذا النحو ومن ثم يجب أن يتم تعديل الدوائر مراعى لها، الأمر الثالث التعديل الى طريقة القائمة المغلقة وهي أن يكون للناخب حق انتخاب قائمة وليس الأفراد أو الأشخاص، والقائمة قد تتكون بحد أقصى من أربعة مرشحين ويمكن أن تكون بعدد ثلاثة أو اثنين أو شخص واحد، وهذا يعني أن الناخب سيختار قائمة وهو حر في اختياره، وهذا الأمر يضمن لنا أن فكرة المرشح الفرد الذي يتصرف بشكل فردي ستختفي مع الوقت كما أن القائمة ستضمن عملية العمل النيابي التكتلي وهو ما دعا اليه الدستور في منكرته التفسيرية والعديد من مواد ومواد اللائحة الداخلية في شأن تقديم الاقتراحات بصورة جماعية، بالإضافة الى أن هذا المبدأ يحقق فكرة التوازن في الحصول على التمثيل العادل بين كافة فئات المجتمع فلا تكون هناك أي فئة داخل المجتمع إلا وقد تم تمثيلها من خلال مثل هذا النظام».



هيثم الشايخ



ذكري الرشيدى



نبيلة العنجري

عايد المناع:

الدائرة الواحدة تصعب شراء الأصوات والانتخابات الفرعية وتمكن الناخبين من اختيار الأنسب

عبد الرحمن العنجري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

عبدالله التيجاري: وجود القوائم والتمثيل النسبي ضرورة لأنها ستفرز كتلة منسجمة داخل البرلمان

50%

شركة الأربش للمجوهرات

جواد ومحمد ناصر الأربش

(فرع الألماس)

سوق الذهب المركزي - المباركية - الدور الأرضي - معرض 84-86

ت: ٢٢٤٦٢٣٨٧ - ٢٢٤٠٧٨١٨